مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٢/٨

بيان حزب الاحرار الاشتراكيين:

المحرضون غـرباء عن مصر جنسية وفكرا

قرارات الرئيس لاتستحدث قيودا للحريات وانماتشدد عقوبات قائمة

اصدر حزب الاحرار الاشتراكيين بيانا اكد فيه دستورية القرارات التى اصدرها الرئيس انورالسادات لحماية امن الوطن والمواطنين والتى يتم الاستفتاء عليها بعد غد . وقال ان هذه الاجراءات لا تستحدث احكاما مقيدة للحريات ، بل تقتصر على مجرد تشديد العقوبة على افعال جرمها القانون ، وانه ما دام امر هذه الجرائم مسيطر على القضاء الطبيعى لا الاستثنائى فليس هناك من هرج قانونى او دستورى فى تشديد عقوباتها.واوضح البيان ان امن الوطن والمواطنين كان ولا يزال مهددا وان المحرضين لا يمكن ان يكونوا منتمين لهذا البلد ، وانهم اجانب وغرباء جنسية وفكرا . وفيما يلى نص البيان :

تابع الاحرار الاشتراكيون بكثير من القلق وبمزيد من الاسى تلك الاحداث الاليمة التى مرت بوطننـا العزيز — وان كان القضاء لم ينته بعد الى ادانة فاعليها والمحرضين عليها — **الا ان البادى لكل ذى عينين ان المحرضين هؤلاء لا يمكن ان يكونوا منتمين الى هذا البلد الامين ، لا من حيث العقيـدة السياسية فحسب بل من حيث الانتماء الوطنى المجرد . فهم اجانب عنا واغراب جنسية وفكرا .**

غير أن الاحرار الاشتراكيين اذ يدينون هذه الافعـــال الاجرامية ، فليس بفوتهم أن ينبهوا الى ذلك الخطأ السياسى الجسيم الذى اقترفته حكومة السيد ممدوح سالم والذى أشار اليه — صادقا وامينا كعادته — السيد رئيس الجمهورية فى بيانه الى الامة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ .

هذا الخطأ — مهما حاولت الحكومة ان تتبلص منه بالقاء تبعته على كاهل المجموعة الاقتصادية — التى هى جزء لا يتجزأ من الوزارة الحاكمة — فانه لصيق بها التصاقا سياسيا وعضويا كاملا ، لا خلاص منه ولا فكاك .

وقد تدارس الاحرار الاشتراكيون بيان السيد رئيس الجمهورية الى الامة والذى أعلن فيه تلك الاجراءات القانونية محل استفتاء الشعب فى يوم الخميس ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٧ . وهم يزون فى شأنها ما يلى :

❶ **ان امن وسلامة الوطن والمواطنين كانا — ولا يزالا — مهددين باشد الاخطار مابدا منها وما خفى .** وما كانت الاحداث الاليمة التى وقعت الا مؤشرا لما يدبر لهذا الوطن فى المستقبل القريب والبعيد على السواء ..

واذ كانت القاعدة القانونية الاصيلة هى ان سلامة الوطن هى القانون الاسمى ، وكانت الاخطار التى تحيق بهذا الوطن وتتهدده قد بلغت هذا الحد من الجسامة فقد اصبح من حق الحاكم القوى الامين — بل من واجبه وجوبا — ان يبادر الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على هذا الوطن .

❷ ان المادة ٧٤ من الدستور قد نصت على تخويل رئيس الجمهورية اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة الوطن **وعبارة الاجراءات فى هذه المادة تشمل اى اجراءات قانونية او سياسية او عسكرية او ادارية ..** فهى بالضرورة تشمل الاجراءات التشريعية والقانونية التى تضمنها قرار الرئيس .

❸ **ان هذه الاجراءات القانونية التى يعرضها الرئيس على الاستفتاء الشعبى لم تستحدث احكاما مقيدة للحريات الاساسية للافراد او الجماعات ، بل اقتصرت على مجرد تغليظ وتشديد العقوبات على جرائم وافعال جرمها قانون العقوبات ..** فعلا كما هو الشان فى جرائم الاتلاف والتدمير والاضراب ، او طالبه بها الراى العام المصرى مثل جرائم التهرب فى اقتضاء الضرائب المستحقة على بعض ناقصى الوطنية من المتهربين .

❹ **انه ما دام امر هذه الجرائم سيطرح على القضاء الطبيعى — وليس على قضاء استثنائى ، فليس هناك من حرج قانونى ودستورى فى تشديد العقوبات ..** بحيث تصبح رادعة ومماثلة مع مدى مانمثله هذه الجرائم من خطورة على الامن وسلامة الوطن . ذلك ان القضاء الطبيعى يكفل لكل المواطنين كافة الضمانات القانونية واخصها حق الدفاع . فوق ان القضاء الطبيعى مكون من القضاة والمستشارين العادلين . والقضاة المصريون قمة فى النزاهة والحيدة والبعد عن اى مظنة .

٥ ان طرح هذه القرارات للاستفتاء الشعبى هو أكبر تكريس لمعنى الديمقراطية التى تعنى قانونا ولغة ــ حكم الشعب بنفسه ، ودلالتها التطبيقية أن يتولى الشعب شئون الحكم توليا جماعيا . وهو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة.

وليس فى الالتجاء الى الاستفتاء الشعبى ما يعنى من قريب او بعيد ، تعديا على حقوق مجلس الشعب .

ذلك لان مجلس الشعب هو الوكيل من الشعب ــ والشعب هو الاصيل ، واستفتاء الاصيل لا يمس سلطات الوكيل .

٦ ان واجب الحاكم القوى الامين هو أن يتنبه ــ ثم ينبه ــ الى ما قد يحاك ويدبر ضد الشعب وعليه أن يبادر الى اتخاذ الاجراءات الوقائية قبل أن يقع الضرر فيبحث عن علاجه مؤخرا، دون جدوى فى أغلب الاحوال .

والاحرار الاشتراكيون ــ بعد دراسة عميقة واعية ووطنية ــ ليهيبون بالشعب المصرى فى هذا الظرف العصيب الذى يمر به الوطن ــ ان يقف صفا قويا متماسكا وراء قيادة الرئيس .

وهم يهيبون بالمصريين جميعا أن ينسوا تماما أية اتجاهات حزبية أو عقائدية ، فالوقت أخطر من ان يضيع فى مثلها .

وهم يهيبون الى ان أعدائنا فى الخارج يتربصون بنا الدوائر ، ويتلهفون على وجود أية ثغرة فى جبهتنا الداخلية ــ هذا الجدار الرصين القوى ــ حتى يتوصلوا الى الايهام بأن من بمثلنا فى مؤتمر جنيف لايتمتع بالاجماع الذى نحن عليه .

ومع أنه لاشك فى كون الاستفتاء الشعبى ــ دستوريا وديمقراطيا هو السبيل الامثل للممارسة الديمقراطية ، وان للشعب وهو مصدر السلطات أن يصدر ما يرى من تشريعات .

فان الاحرار الاشتراكيين يرون ــ أخذا بالاحوط ــ أنه اذا ما أسفرت نتيجة الاستفتاء على الموافقة على الاجراءات التى أعلنها رئيس الجمهورية فى بيانه الى الامة ــ **أن تعرض هذه الاجراءات القانونية على مجلس الشعب فى أولى جلساته المقبلة لاقرارها واعتبارها قانونا وتشريعا من قوانين الدولة .**

والله نسأل ان يحفظ هذا الوطن من أعدائه فى الخارج وفى الداخل وأن يكتب له توفيقا وسدادا ومددا .